

الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل فيما بعد» (بلال الحسن، اليوم السابع، باريس، ١٩/٣/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، لم تبد أوساط سياسية تفاؤلاً يذكر على هذا الصعيد. فقد علق المحرر السياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) على الأزمة الوزارية الإسرائيلية، مؤكداً أن «ما بين الليكود والعمل هو خلاف مصسوب يضع المصلحة الاحتلالية الإرهابية العليا في المقام الأول، ويضع الاستيطان والقدس موحدة فوق كل اعتبار، وفوق جميع الاحلام؛ فلا حاجة [إلى] الرهان عليه؛ فهو يستهلك الجهد، ويستخر الزمن، من أجل فتح ثغرات جديدة في الأرض الفلسطينية، والعربية، يستغلها [العدو] في توطين المهاجرين السوفيات، وخلافهم» (وفا، تونس، ١٣/٣/١٩٩٠).

وفي السياق عينه، رأت أوساط دبلوماسية ان إسرائيل نجحت في «اندخالنا في سرايب اللعب على الالفاظ دون ان تتخلى قيد شعره عن المشروع الصهيوني الذي أرادت تبريره من طريق تمويرنا بأننا نحن الجانب الرافض. وعندما أبدى الجانب الفلسطيني مرونة، سارعت إسرائيل إلى التشكيك، والامعان في افتعال المخاوف كالعادة» (كلوفيس مقصود، الحياة، لندن، ١٧/٣/١٩٩٠).

تشديد هجوم السلام الفلسطيني

في تطور هام، على مستوى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. قال عضو اللجنة ياسر عديري، ان المنظمة «تسد يدها إلى كل القوى التي تعارض سياسات شامير المتطرفة، بما فيها حزب العمل، وتؤيد بدء حوار حقيقي وبناء». وبنقلت وكالة «رويتر» عن عديري، بتاريخ ١٦/٣/١٩٩٠، قوله: في تونس: «نريد حكومة تمد يدها إلى اليد الممدودة إليها». ورأى ان أمام حزب العمل «فرصة تاريخية» لاجتاد تسوية، اذا ضيّعها ضاع دوره لأعوام مقبلة (فلسطين الثورة، ٢٥/٣/١٩٩٠).

من جهة أخرى، صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، بأن الفلسطينيين يمكنهم تأمين قيام رابط بين العالم العربي وإسرائيل. وذكر ان قيام دولة فلسطينية في الضفة الفلسطينية وغزة لن يشكل الخطوة الأولى نحو ازالة إسرائيل، ان هذه الدولة ترغب في

عصفت بحكومة الائتلاف الإسرائيلية، هي أزمة سياسية؛ ذلك انها تعكس الأزمة العامة الإسرائيلية، بشكل متزايد.

وفي هذا السياق، صرح الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تاييف حواتمة، بأن انفراط عقد حكومة الائتلاف الإسرائيلية، يعتبر مؤشراً واضحاً إلى الأزمة السياسية الإسرائيلية، والنتيجة، اساساً، عن ضغط الانتفاضة الفلسطينية، وبرنامج السلام. «فوزارة الائتلاف، برئاسة شامير، سدت كل الطرق المؤدية إلى السلام، بما فيها المقترحات الاميركية الاخيرة في اطار خطة بيكر، لأن شامير مصرّ على مواصلة سياسة التوسيع الصهيوني العدواني، وزرع المستوطنات، وتكثيفها [حسب] حلمه الذي افصح عنه [وهو اقامة] إسرائيل الكبرى' على حساب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية المجاورة» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٣/٣/١٩٩٠).

إلى هذا، رأت أوساط صحفية فلسطينية في سقوط حكومة الوحدة الوطنية انها جاءت بسبب عدم قدرتها على أخذ «موقف واضح من خطة بيكر، وموقف من الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي المقترح في القاهرة»، وان هذين العاملين كانا محركي الأزمة في مشاورات «التكليف»، وقسطنطين التجاذب حول التكتلين الرئيسيين في الكنيست، وسيكوتان عاملي تعقيد الأزمة في مشاورات «التأليف» (فلسطين الثورة، ٢٥/٣/١٩٩٠).

من جهة أخرى، اجابت أوساط صحفية فلسطينية أخرى عن مدلولات الأزمة الوزارية، وما الذي تدل عليه، بـ: «أولاً، ان الانتفاضة الفلسطينية، وهجوم السلام الفلسطيني، انما هما السبب الرئيس في الأزمة السياسية التي تعيشها إسرائيل. وهي ليست مجرد أزمة وزارية عادية، وانما هي تعبير عن أزمة تعصف بالكيان الإسرائيلي، وبالوحدة الوطنية، داخل إسرائيل، وهي أزمة على مستوى الاحزاب، وعلى مستوى التكتلات. وتفيد الأزمة الوزارية، أيضاً، بأن لعبة شامير قد وصلت إلى نهايتها، وكان لا بد له، في لحظة النهاية، من ان يكشف عن نفسه. فهو لا يريد السلام، ولا يريد المفاوضات، ولا يريد الانتخابات، انه يريد فقط استمرار السيطرة الإسرائيلية، تمهيداً لضمّ